الأمم المتحدة A/70/PV.30

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٣٠

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/70/357)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/70/95)

السيد سيلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، لاستعراضه الشامل والجامع (انظر A/70/95)، وللأمين العام على تقريره القيّم (A/70/357) عن مستقبل عمليات السلام.

تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي هذا الصباح (انظر A/70/PV.29).

اليوم، نواجه تحديات متزايدة التعقيد للسلم والأمن الدوليين بما يفوق قدرة أي من فرادى الدول الأعضاء. وتمثّل التهديدات العابرة للحدود الوطنية للدول الأعضاء، وخاصة الإرهاب، التحدي الرئيسي في ذلك الصدد.

لقد كانت آخر الهجمات الإرهابية التي شُنت بالقنابل في تركيا بمثابة تذكرة صارخة بذلك الخطر. وأود أن أعرب عن امتناننا الخالص لكم، السيد الرئيس، ولأولئك الذين عبّروا عن تضامنهم في أعقاب الهجمات الإرهابية الشنيعة هذه.

وعليه، يجب أن نقر أيضا بأن الأمم المتحدة نفسها تواجه صعوبات في هذا الصدد. وندرك أن بعض الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة حاليا لا تنشأ من نقص الموارد أو المشاكل التنظيمية فحسب، إنما تنشأ أيضا من نقص الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بإجراء الإصلاحات الضرورية. وعليه، يجب علينا اعتماد استراتيجيات أكثر فعالية لتعزيز قدرتنا على الاستجابة الجماعية دون المساس بالمبادئ التقليدية الأساسية للأمم المتحدة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وبهذا المعنى، فإن من الضروري دراسة النتائج الرئيسية والتوصيات الواردة في استعراض الفريق الرفيع المستوى، فضلا عن خريطة الطريق المبيّنة في تقرير الأمين العام دراسة وافية، لأنها توفر توجيها واضحا بشأن العديد من المسائل الشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن بوسع النتائج المتضمنة في هذه التقارير أن تكون بمثابة علاج ناجع للمشاكل القائمة منذ زمن طويل في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، إذا ما أُخذت جنبا إلى جنب مع عمليات الاستعراض الأخرى، ولا سيما استعراض هيكل بناء السلام، والدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتداخل بين نتائج هذه التقارير.

ونسلّم بأهمية عمليات حفظ السلام التي أصبحت نشاطا رئيسيا للأمم المتحدة، ونتفق مع الفكرة القائلة بأنه ينبغي عمل المزيد من أجل تحسين فعالية بعثات حفظ السلام هذه. ويجب أن نكرس المزيد من الجهد والموارد عند الاقتضاء تحقيقا لتلك الغاية، إن كنا نريد حقا الوفاء بالتزاماتنا إزاء حماية المدنيين وحقوق الإنسان. وبذلك الفهم قدمت تركيا تعهدات جديدة قوية، بالإضافة إلى مساهماتها القائمة، بدعم بعثات حفظ السلام في مؤتمر قمة القادة بشأن عمليات حفظ السلام، المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

ومن ناحية أخرى، نود أيضا بصفتنا أحد الرؤساء المشاركين لمجموعة أصدقاء الوساطة، أن تولي الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام إلى الحاجة المتنامية إلى الوساطة الفعالة ومنع نشوب النزاعات. وسيكون ذلك نتيجة طبيعية للأولوية التي أولاها استعراض عمليات السلام إلى المشاركة السياسية. وينبغي أن تلاحظ عموم العضوية في الأمم المتحدة، فضلا عن الهيئات الرئيسية، تلك الصلة البديهية بوصفها جوهر الرسالتين اللتين بعث بهما الفريق الرفيع المستوى والأمين العام، إن كنا نريد حقا تجاوز المنظور الضيق لإدارة الأزمات في عصر أصبحت فيه الأزمات خارجة عن نطاق السيطرة على نحو متزايد. وقد أكدنا مجددا التزامنا بتلبية تلك الحاجة في الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة أصدقاء الوساطة، الذي عقد قبل أسبوعين.

وأود تمشيا مع هذا النهج، أن أتناول بإيجاز البعثات السياسية الخاصة. وينبغي النظر إلى هذه البعثات بوصفها آليات رئيسية، بالنظر إلى البرهنة على أهميتها وفعاليتها من حيث التكلفة في حل النزاعات بالوسائل السلمية ومنع العودة إلى الأزمات. وعليه، أود أن أكرر اعتقاد تركيا الراسخ بوجوب كفالة التمويل الكافي للبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن التعريف الواضح لولاياتها في العملية الانتقالية، بغرض تعزيز أدائها.

وإذ ندرك تماما تباين الآراء بين الدول الأعضاء، فإننا نسلّم بالصعوبات التي تعوق تضافر العمل، وإن كان ذلك في مجرد بذل الجهود الرامية إلى النهوض بجدول الأعمال هذا من الناحية الإجرائية فحسب. ومع ذلك، نرى أن فرصة ثمينة ستهدر إن لم يولَ الاهتمام الواجب لهذه التقارير موضوع المناقشة، أو في حال طيها في النسيان بسبب التقاعس لا أكثر. على النقيض من ذلك، وبالنظر إلى الاهتمام الحقيقي الذي تبديه الدول الأعضاء بهذه التقارير، يجب أن تحظى عناصرها التوافقية بالمزيد من الدراسة، فضلا عن الشعور بملكيتها. وأود تحقيقا لتلك الغاية، أن أعرب عن استعداد تركيا لدعم أي جهد من شأنه أن يؤدي إلى توافق في الآراء.

السيد سُوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.29).

لقد عُرض علينا اليوم تقرير ممتاز من قبل الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام (انظر A/70/95)، بقيادة رئيس تيمور – ليشتي السابق، وسعادة السيد خوسي راموس – هورتا، فضلا عن متابعة تقرير الأمين العام (A/70/357). وقبل خمسة عشر عاما، أدخل تقرير الإبراهيمي

(انظر A/55/305) مفهوم عمليات حفظ السلام المتكاملة، وبالتالي تغيير طابع حفظ السلام بحد ذاته. والآن يحوّل السيد راموس – هورتا وفريقه الرفيع المستوى مجددا منظور الأمم المتحدة للسلام والأمن بالإعلاء من شأن منع نشوب النزاعات والعمليات السياسية ووضعهما في موضع الصدارة إلى جانب حفظ السلام. ونرحب بذلك النهج الحسن التوقيت، ونثني أيضا على الأمين العام على تعيينه الفريق الرفيع المستوى للمساعدة في عمليات السلام، وليس حفظ السلام فحسب.

وتتمثل الملاحظة الرئيسية لفريق راموس – هورتا في تغيير النهج نفسه. أولا، أن تعطي الأولوية للسياسة مع وجوب عدم إغفال البحث عن الحلول السياسية، وثانيا، يجب التركيز مجددا على جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وعلينا الآن أن نترجم النتائج التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى إلى ممارسة عملية. ونود في هذا السياق، الإشارة إلى أداتين في مجموعة أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن، هما الوساطة والبعثات السياسية الخاصة. لقد أصبحت البعثات السياسية الخاصة جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء وصون السلم. ومع ذلك، فهي تفتقر إلى الدعم المالي والإداري اللازم لكفالة الاستفادة الكاملة من طاقاتها. وعلينا اعتماد حل شامل وتوافق متوازن في الآراء لهذه المشاكل. والأمم المتحدة بحاجة أيضا إلى توفير موارد أكثر استدامة ويمكن الاعتماد عليها لأنشطة وساطتها الأساسية. وإن من الحكمة الاستثمار في جهود المنع والوساطة. ومن شأن كل سنت ينفق في جهود المنع اليوم أن يوفر لنا دولارا في جهود حفظ السلام في المستقبل. والأهم من ذلك الأرواح الكثيرة التي تستطيع جهود المنع والوساطة الفعالة إنقاذها. وعلينا أيضا أن نعمل على تعزيز الشراكات في مجال الوساطة.

وأود أن أشدد أيضا على الحاجة الواضحة إلى مشاركة المرأة في عمليات السلام وعمليات حفظ السلام. وليست تتعلق هذه بمسألة المساواة بين الجنسين فحسب، وهناك أدلة لا جدال فيها على أن مشاركة المرأة تسهم في استدامة السلام.

ونرى أن من الواضح أن حماية المدنيين أحد المهام الأساسية في حفظ السلام. ويجب أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على استعداد وقدرة على المشاركة في اتخاذ إجراءات قوية، فضلا عن قدرتهم على استخدام القوة عند الاقتضاء، بهدف حماية المدنيين الأبرياء ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ونحن بحاجة إلى تحسين التخطيط والتحليل وتقديم الدعم إلى عمليات تشكيل القوات والتدريب وهياكل القيادة الواضحة. وينبغي أن تكون ممارسات الدعم أكثر تركيزا على الميدان بهدف ضمان الفعالية في إنجاز المهام الصادر بها تكليف. ومن شأن استخدام التكنولوجيا الحديثة أن يساعد على حماية المدنيين وتحسين سلامة القوات. وفي ظل التغير السريع لحالات النزاع وتحدياتها هذه، فإننا بحاجة إلى إيجاد وسائل تتسم بالمزيد من المرونة والابتكار والفعالية للقيام بأعمالنا. وينبغي أن تكون العمليات المقبلة أكثر مرونة وتنوعا وقدرة على الاستجابة السريعة، فضلا عن محدودية مدتها.

لقد ألقت حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي حدثت مؤخرا بظلالها على الأمم المتحدة. وليس مقبولا البتة أن ينتهك أولئك الأفراد الذين يرتدون أزياء الأمم المتحدة وألوانها – سواء كانوا مدنيين أم عسكريين على الأشخاص نفسهم الذين أُرسلوا لحمايتهم. ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء تدابير أقوى للتصدي لهذه الحالات، فضلا عن تحويل سياسة عدم التسامح مطلقا إلى انعدام هذه الحالات مطلقا في الميدان. ونثني على كلا التقريرين لتناولهما هذه المسألة.

وتتيح لنا الاستعراضات الثلاثة الجارية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة ممتازة لإعادة التفكير في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. وينبغي اغتنام تلك الفرصة، ونحن بحاجة إلى العمل من أجل اتساق التنفيذ.

والأمم المتحدة في وضع فريد لما تتمتع به من هياكل وأدوات وشرعية يمكّنها من أداء دور محوري في صون السلام ومنع المعاناة الإنسانية عبر عملياتها للسلام. ومن الأهمية بمكان الآن الحفاظ على الزخم الذي تحقق في استعراض عمليات السلام والنهوض بهذه العملية بهدف التوصل إلى النتائج التي يمكن تحقيقها على صعيد الممارسة العملية. ويقتضي ذلك إبداء القيادة سواء من قبل الأمين العام الحالي أو من يخلفونه في المنصب مستقبلا، فضلا عن إبداء الشعور بوحدة الهدف من قبل إداراته. ويقتضي أيضا التزاما سياسيا قويا من جانب الدول الأعضاء.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد درسنا باهتمام الاستنتاجات وعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (أنظر A/٧٠/٩٥)، بقيادة فخامة السيد راموس – هورتا، بشأن أنشطة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن التوصيات التي قدّمها الأمين العام في هذا الصدد. ونرى أن تلك الوثيقة ستحدد مسار التطورات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك في المجالين المفاهيمي والتشغيلي.

ونتشاطر استنتاجات الفريق الرفيع المستوى القائلة بوجوب إجراء الإصلاحات في أربع مجالات إن أردنا تحقيق كامل الإمكانات وتحسين فعالية بعثات الأمم المتحدة. أولا، يجب علينا تعزيز الأدوات السياسية لأجل تسوية حالات الأزمات. ثانيا، يجب أن نحدد أشكال تدخل الأمم المتحدة، سواء كانت عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، وفقا للحالة في كل بلد. ثالثا، يجب أن نعزز التعاون العالمي والإقليمي في صون السلام والأمن. رابعا، يجب أن نعزز تركيز البعثات على مصالح السكان واحتياجاتهم في البلدان التي تُنشر فيها من خلال الحوار المباشر مع المجتمعات المحلية.

ونتشاطر توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن الحاجة إلى استخدام الحوار السياسي بوصفه تدبيرا ذا أولوية في تسوية حالات النزاع، فضلا عن أهمية تعزيز الآليات الإقليمية بغرض تسوية الأزمات. ومن الضروري أيضا في العصر الحديث هذا، الأخذ في الاعتبار بالبعد الإقليمي للنزاعات والتهديدات ذات الطابع العابر للحدود الوطنية حين يهدد انتشار العنف في بلد ما بانتشاره إلى الدول المجاورة، أو في المنطقة بأسرها. وفي ذلك السياق، فإن من المهم وضع صيغة للتعاون بين بلدان المنطقة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتوفير الموارد بهدف كفالة الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات القائمة والناشئة.

وإن من المشجع أن تقرير الفريق الرفيع المستوى (انظر A/70/95) قد أكد المبادئ التقليدية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، غير أنه لا تسعنا الموافقة على ما ورد في التقرير بشأن ضرورة المرونة في التفسيرات تبعا لاختلاف الظروف المتغيرة في الميدان، وقبل كل شيء في سياق احتمال استخدام القوة من جانب أفراد الخوذ الزرق. وعلاوة على ذلك، فإننا نتفق تماما مع عدم استخدام قوات حفظ السلام مطلقا لمكافحة الإرهاب أو التطرف العنيف. ومع ذلك، نرى أن مجموعة المسائل المتعلقة بالتدابير الوقائية، ومبادئ حفظ السلام، والتغييرات الهيكلية في الأمانة العامة والجوانب المالية تتطلب إيلاءها اهتماما خاصا للغاية من قبل الدول الأعضاء، لا سيما في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة.

ولا يمكننا السماح بتقليص الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينطبق ذلك أيضا على استخدام وتخصيص الموارد البشرية والمالية، حيث يمكن أن يؤدي عدم الرقابة من جانب الدول الأعضاء إلى إضعاف شفافية الميزانية وانضباطها، بل قد

يؤثر سلبا على نوعية تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن ومبادئ الحياد والنزاهة في توفير خدمات الأمم المتحدة.

ونرى أن من المهم أيضا الاستمرار في اتباع نهج متوازن والكف عن التركيز المفرط على مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك الإشارات إلى مبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولا“ وعلى المسائل الجنسانية. وفي ذلك الصدد، فلا فائدة تجنى من التضييق المصطنع لنطاق البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بذرائع مختلفة، بما في ذلك الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أيضا أن نتوخى الحذر في الاقتراح الداعي لإعطاء الأمانة العامة سلطات أوسع في سياسة التوظيف الدول، بما في ذلك فيما يتعلق بنشر الموظفين المدنيين على وجه السرعة وإدارة شؤونهم.

وما زلنا مقتنعين بأن وجود الأمم المتحدة، وبغض النظر عن شكل ذلك الوجود، ينبغي أن يكون ذا طابع داعم ويقدم المساعدة إلى البلدان المضيفة على أساس الأولويات التي تحددها الحكومات المضيفة نفسها. وفي ذلك السياق، فلا مناص من إنشاء تعاون بنّاء يومي بين حفظة السلام والسلطات المحلية، فضلا عن تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول المضيفة.

وبخصوص مسألة تحسين التخطيط الاستراتيجي خلال نشر بعثات الأمم المتحدة، فعلى الرغم من أن تقرير الفريق الرفيع المستوى وتوصيات الأمين العام لا يشيران على وجه التحديد إلى لجنة الأركان العسكرية، نلاحظ أن تعزيز أنشطة هذه الهيئة وإجراء تحليل منهجي للأوضاع السياسية والعسكرية في مناطق إشكالية في العالم يمكنهما أن يزيدا إلى حد كبير مستوى الخبرة العسكرية لمجلس الأمن.

وفي الختام، نعتزم من جانبنا أن نستفيض في تحليل توصيات الأمين العام ومناقشتها بالتفصيل في المنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك مسائل من قبيل تحسين مهام القيادة، والتحكم، والانضباط، والدعم اللوجستي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني باستعراض عمليات السلام (انظر A/70/95)، وتقرير الأمين العام (A/70/357) عن التنفيذ. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام على المبادرة إلى تعيين الفريق الرفيع المستوى لاستعراض عمليات السلام من جميع نواحي هذه العمليات. لقد جاء ذلك حقا في الوقت المناسب واتصف بالأهمية في ضوء الديناميات السياسية والأمنية المتغيرة، والحاجة إلى جعل عمليات حفظ السلام تفي بالغرض.

ويؤيد وفدي الملاحظات التي أدلى بها ممثل سيراليون بالنيابة عن الدول الأفريقية، وممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/70/PV.29).

يسرنا أن نلاحظ أن الفريق الرفيع المستوى أجرى مشاورات واسعة النطاق، سواء في نيويورك أو في أنحاء مختلفة من العالم، بغية إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في أعماله. وفي هذا السياق، جرت مشاورات أيضا في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ومما لا شك فيه أن تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام هو في غاية الأهمية على الإطلاق، لأن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتم نشرها في القارة الأفريقية. لهذا السبب، خرجت أفريقيا بموقف مشترك يتعلق بالاستعراض، ونحن سعداء بأن الفريق الرفيع المستوى راعى بجدية آراء وشواغل أفريقيا كما أعرب عنها موقفنا المشترك. ونحن نشيد برئيس الفريق الرفيع المستوى، فخامة الرئيس السابق لتيمور – ليشتي هوزي راموس أورتا، وبأعضاء الفريق الرفيع المستوى لعملهم الدؤوب والتوصيات الهامة التي خرجوا بها لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات. لقد فعلوا ذلك بطريقة حكيمة ومتوازنة، مع مراعاة مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء وشواغلها.

إن تنفيذ تلك التوصيات هو المفتاح لتحقيق الهدف المتمثل في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة شاملة. وبناء على ذلك، نجد أنفسنا أمام منعطف هام في تطور الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها عن تحقيق السلم والأمن الإقليميين والعالميين. لهذا، نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن التنفيذ، الذي ينبغي النظر فيه بشكل كلي إلى جانب تقرير الفريق الرفيع المستوى.

نحن لا ننظر فحسب في تقرير الاستعراض والتنفيذ بعد ١٥ عاما من صدور تقرير الإبراهيمي (انظر A/55/305)، وفيما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا، ولكننا نفعل ذلك أيضا في الوقت المناسب جدا من حيث دخولنا في التزام ملزم أخلاقيا بالقضاء على الفقر المدقع في غضون ١٥ عاما، والوفاء ببرنامج التحول الذي تتضمنه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وما من طريقة لوضع أساس متين في سبيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أفضل من المضي قدما في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يمكن أبدا تصوّر السلام والتنمية على حدة، مثلما يبيّنه بمنتهى الوضوح تاريخ أفريقيا، بما في ذلك تاريخ بلدي إثيوبيا، لأنه لا يمكن لأي منهما أن ينجح بدون احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، يجب عدم تسييسهما. ولن يساعدنا الكيل بمكيالين أبدا على إحراز تقدم في أي مجال. فهو لن يؤدي سوى إلى إعاقة ما نحن في أشد الحاجة إليه، أي بناء الائتمان المتبادل والثقة المتبادلة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إننا شعرنا بالتشجيع حيال ما شهدناه خلال مؤتمر القمة الذي عقده الزعماء بشأن عمليات حفظ السلام، حيث التزمت الدول الأعضاء التزامات قوية بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على ذلك الزخم فيما نشرع في مرحلة هامة من التنفيذ. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى المناقشة التي ستجري في مختلف اللجان الحكومية الدولية للنظر في تقارير الفريق الرفيع المستوى والأمين العام.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الوفد النيجيري يهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لإدارة شؤون الجمعية العامة في هذه الفترة التاريخية التي تصادف السنة السبعين لبدء أعمال الأمم المتحدة. ونحن نشيد بمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وإننا ممتنون بشكل خاص لعرض الأمين العام تقريره (A/70/357) الذي يتضمن مقترحاته عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. والأفكار التي قدّمها الأمين العام في عرضه أظهرت لنا ما تتصف به من حكمة وأهمية.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أذكر أنّ نيجيريا تؤيد كلاً من البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل سيراليون بالنيابة عن الدول الأفريقية، وممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/70/PV.29).

بينما نجري تقييما لأنشطة الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها من أجل التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي، نلاحظ الأحداث الابتكارية التي تتزامن مع الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتشمل تلك الأحداث الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والمقترحات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن، واستعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام وهيكل بناء السلام.

وأود أن أتشاطر معكم وجهة نظرنا بشأن الاستعراض الأخير لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وهو ما اضطلع به

الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. فهذا الاستعراض يأتي في الوقت المناسب نظرا لزيادة عدد الصراعات والتحديات الجديدة في مجال حفظ السلام منذ إجراء آخر تقييم كبير لعمليات الأمم المتحدة للسلام في عام ٢٠٠٠، برئاسة الأخضر الإبراهيمي ممثل الجزائر. ونشيد بالمشاورات المكثفة التي أجراها الفريق الرفيع المستوى، والتي أدت إلى قبول واسع لتقريره (انظر A/70/95).

إن الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام ينبغي أن تراعي مجموعة الاقتراحات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى، بما في ذلك الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام السابقة والحالية. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في إيجاد القدرة على التحمّل، من خلال تحديد الشروط اللازمة كي تتصدى عمليات السلام بفعالية للتحديات القائمة على أرض الواقع.

وبما أن غالبية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تم نشرها في أفريقيا، ترحب نيجيريا بتوصيات الفريق الرفيع المستوى التي تهدف إلى تعزيز علاقة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فالشراكة هي حجر الزاوية في جهود أفريقيا الرامية إلى إرساء الاستقرار في منطقتها الشاسعة وتحمل نصيبها من المسؤولية العالمية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ومن المهم أن نسلط الضوء على تحديات التمويل التي تواجه الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الحاجة إلى تولي الأمم المتحدة للمسؤولية الرئيسية عن العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي بدأت باعتبارها تدابيرا لسد الفجوة. وينبغي ألا يساء فهم ذلك على أنه عدم رغبة الاتحاد الأفريقي في إدارة عملياته، بل إنه اعتراف بأن النزاعات المسلحة اليوم تتطلب استجابات معقدة ودقيقة ومتقدمة تكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب مستوى معينا من البنية التحتية لا يستطيع الاتحاد الأفريقي ببساطة توفيرها. وتلك الحاجة إلى الدعم لا تعني الإعالة. بل يجب أن يعتبر شراكة حيوية في السعي العالمي لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نرحب بتوصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن استخدام المساهمات المقررة من الأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بنشر الأفراد النظاميين لتكملة التمويل المقدم من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء الأفريقية أو من كليهما. ونرحب أيضا بقرار الأمين العام بإعطاء الأولوية لتنفيذ توصية الفريق الرفيع المستوى بشأن إقامة شراكات إقليمية – عالمية أقوى. وسيتطلب هذا تحسين التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتجاوز إطار آليات التعاون المحددة السياق بين المنظمتين إلى آليات أكثر قابلية للتنبؤ بها. ويمكن للدول الأفريقية الاستفادة من الإصلاحات لإقامة الاستقرار والنظام الاجتماعي اللازمين، ولتعزيز أهدافها الإنمائية، بل وينبغي عليها ذلك.

وقد أوليت أهمية كبيرة لحماية المدنيين في مناطق النزاع. ومع ذلك، فإن أساليب العمل المختلفة لعناصر البعثة – الجيش والشرطة والمدنيون – المشاركة في حماية المدنيين في بيئات النزاع تثير عددا من القضايا؛ بمعنى أن استقلالهم في التصرف واتخاذ قرارات يختلف كثيرا بين كل عنصر من العناصر في ضوء ما لديهم من ولايات وإجراءات تشغيلية موحدة، وجدول أعمال، وقواعد اشتباك مختلفة. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى التنسيق الاستراتيجي بين مختلف عناصر البعثة من أجل التنفيذ الفعال لولاية حماية المدنيين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير تدريب شامل بشأن التنسيق الاستراتيجي لحماية المدنيين لجميع عناصر البعثات. ومن المناسب أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الاتساق بين عناصر البعثات.

ونرحب بمقترحات الفريق الرفيع المستوى التي تشدد على أهمية اعتماد المجتمعات المحلية لتدابير الحماية من أجل

حماية الفئات الضعيفة في مناطق النزاع. وندعو إلى وضع استراتيجيات تعزز تلك الجهود وتضمن تمكين المؤسسات الوطنية من الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن تعزيز الأمن وسيادة القانون في المناطق الخارجة من النزاع.

وتؤكد هشاشة التطور والاستقرار في كثير من الدول الخارجة من نزاعات على الحاجة إلى الجهود النشيطة والتدابير الملموسة الرامية إلى منع العودة إلى الأزمة في الدول الخارجة من نزاعات. وفي هذا الصدد، نقدر أهمية الإصلاحات المتواصلة التي تجريها لجنة بناء السلام لضمان الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وستستفيد عملية الاستعراض لعام ٢٠١٥ من النظر بعين الاعتبار إلى الجهود المبذولة لبناء السلام في أفريقيا. وثمة دروس يمكن استخلاصها من الإنجازات التي تحققت في إصلاح قطاع الأمن وقطاع العدل، والأمن الغذائي، وتعبئة الموارد المحلية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والتفاوض بشأن عقود الموارد الطبيعية المتوازنة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام نيجيريا الثابت بمبادئ الأمم المتحدة وجهودها الدؤوبة من أجل ضمان السلم والأمن العالميين.

السيد دالو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقديم تقريره (A/70/357) عن تنفيذ التدابير الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر A/70/95). ونأمل أن تتاح فرصة لمناقشة هذه التقارير معا في إطار مناقشات اللجنة الرابعة، ولا سيما في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وفي اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية.

وترحب الأرجنتين بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى، بقيادة فخامة السيد خوسي راموس – هورتا. ومع أننا قد نختلف في بعض النقاط، فإننا نسلم بأنها جزء من منظور متوازن يجسد المواقف المختلفة التي اتخذتها مختلف الأطراف فيما يتعلق بالعديد من المواضيع المشمولة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي تعرف بوجه عام بعمليات السلام. وفي هذا السياق، نشدد على نطاق المشاورات التي عقدت وعلى الاستقلال والأمانة الفكرية التي أبداها أعضاء الفريق الرفيع المستوى وفريق الأمانة العامة ونهنئهم على ما قاموا به من عمل هام.

إن تقرير الفريق الرفيع المستوى واسع النطاق ومحدد فيما يتعلق بكل مسألة من المسائل التي يتعامل معها، لذلك سوف أشير بإيجاز إلى بعض المسائل التي يوليها بلدي أهمية خاصة.

أولا، نحن نتفق مع وجهة النظر العامة للتقرير الرامية إلى منح المزيد من الأهمية لمنع نشوب النزاعات والوساطة واستخدام الأدوات السياسية في وضع أدوات حفظ السلام وتنفيذها. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها الأمانة بشأن الوقاية والوساطة من خلال تحسين توزيع الموارد في الميزانية العادية.

وعلاوة على ذلك، نشكر الفريق الرفيع المستوى على تولي المسؤولية عن التصدي للمسألة الحساسة المتمثلة في استخدام القوة في عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نرى أن المبادئ الرئيسية الثلاثة من هذه العمليات – وهي موافقة الأطراف المعنية، والحياد، واستعمال القوة في الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية – ينبغي أن تظل هي المرشد بغية نجاح البعثات، دون أن تشكل عائقا في طريق العمل، في الحالات القصوى، من أجل حماية المدنيين وفي الدفاع عن البعثة. وفي هذا السياق، من الأمور الأساسية أن يتوافر فهم واضح لقواعد الاشتباك، وتعاون ثلاثي عميق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ونشدد أيضا على وجوب توخي بالغ الحذر في تحديد مهام إنفاذ السلام الاستثنائية لعمليات حفظ السلام، حيث إننا نعلم أنها ليست مصممة أو مدربة من أجل هذه الأغراض. كما نتفق

مع الفريق الرفيع المستوى على أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تشارك في مهام مكافحة الإرهاب.

ومن المجالات الأخرى التي أسهم فيها الفريق الرفيع المستوى إسهاما قيما حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فقد كان هناك اتفاق بعدم النظر في هذه المسألة من منظور عسكري بحت، بل من منظور سياسي وإنساني أوسع نطاقا يركز على تهيئة جو من السلامة والأمن لا تستخدم فيه القوة إلا في الحالات القصوى لتجنب تكرار التجارب الأليمة، مثل رواندا أو سريبرينيتشا، وكملاذ أخير بعد فشل البدائل الأخرى غير العسكرية. ونتفق مع توصية الفريق الرفيع المستوى التي تهدف إلى إعطاء أولوية القصوى إلى استراتيجيات حماية المدنيين التي لا تحتاج للقوة، ونشدد على ضرورة العمل بالتعاون مع سلطات الدول المضيفة ومع المنظمات الإنسانية، التي تضطلع بعمل هام على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع الفريق الرفيع المستوى، نؤكد أن المهمة الحساسة المتمثلة في حماية المدنيين بمشاركة الوحدات في بعثات حفظ السلام تتطلب نوعا خاصا من التدريب والمعدات التي تتطلب موارد مالية مناسبة.

ويعلق وفد بلدي أهمية بالغة على مهمة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، حيث إننا نتعامل مع عدد متزايد من عمليات حفظ السلام. ونتفق مع توصيات الفريق الرفيع المستوى فيما يتعلق بإدماج شواغل حقوق الإنسان في هذه البعثات، وبخاصة لتتمكن الأمانة العامة من الحصول على موارد لتعيين أفراد متخصصين ونشرهم في الميدان خلال المراحل الأولى من البعثات من أجل تقديم الدعم إلى عناصر حقوق الإنسان والمبعوثين الخاصين.

كما ندعم جميع التدابير الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال النساء والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإلى تعزيز تدابير مكافحة حالات الانتهاك والاستغلال الجنسيين في عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، أود أن أتناول مسألة تمويل البعثات السياسية الخاصة. والجدير بالذكر أن كلتا الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصتا باتخاذ تدابير في الوقت المناسب لتحسين ترتيبات التمويل والدعم من المقر، بما في ذلك إنشاء صندوق خاص ومستقل للبعثات السياسية الخاصة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الواردة أيضا في تقرير الأمين العام، التي تدعو إلى التنفيذ الفوري لتلك التدابير، التي ستزيد كفاءة وشفافية عملية الميزانية المتعلقة بكامل المنظمة وليس بالبعثات المشار إليها وحدها.

وأود أن أختتم بياني بالتركيز مرة أخرى على الأعمال التي أنجزها الفريق الرفيع المستوى وعلى أهمية توصيات الفريق. وتقع المسؤولية الآن على عاتقنا نحن، الدول الأعضاء، بدعم الأمين العام، عن العمل بانسجام لترجمة تلك التوصيات إلى تدابير ملموسة تحقق نتائج فعالة لأعمال حفظة السلام البالغ عددهم ١٢٠ ٠٠٠ فرد وشتى الموظفين والبعثات السياسية الخاصة المنتشرة على أرض الواقع، وفي المقام الأول، لتشكيل واقع البلدان التي تنتشر فيها البعثات ومصير هذه البلدان.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم هيكل عمليات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. وآمل أن نتمكن جميعا من العمل معا لكفالة التحسين المستمر لقدرة الأمم المتحدة على الإنجاز في ذلك المجال البالغ الأهمية. فالمطالبة بعمليات الأمم المتحدة الفعالة لحفظ السلام اليوم أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى. ولذلك السبب ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بإعلان الأمين العام، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أنه عين فريقا مستقلا لإجراء استعراض شامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان الاستعراض عملية قيمة للغاية. ونشيد بالفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام على تقريره (انظر A/70/95) ونرحب باستجابة الأمين

العام (A/70/357). ويجب أن نغتنم هذه الفرصة الآن للدفع قدما بالإصلاحات المحددة البالغة الأهمية.

وقد تؤدي بعض التوصيات الواردة في التقرير إلى زيادة ميزانية حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ونحن على استعداد لدفع المزيد من التكاليف لتحسين حفظ السلام، ولكن علينا تجنب الازدواجية، وتبسيط العمليات وإحكام الولايات. ويجب أن تكون عمليات السلام كفؤة وفعالة. وللمملكة المتحدة ثلاث أولويات للإصلاح، ونريد أن نشهد اتخاذ إجراء سريع بشأن كل واحدة من هذه الأولويات. أولا، نود أن نشهد حماية أفضل للمدنيين. ويلزمنا المزيد من الشفافية والمساءلة في الحالات التي تخفق فيها البعثات في حماية المدنيين، لكي يتسنى لنا الاستفادة من أخطائنا وضمان تمتع البعثات بالقدرات والتدريب اللازم لإنجاز ولاياتها. ونؤيد نوايا الأمين العام لبدء إبلاغ مجلس الأمن بشكل منتظم بالمخاطر الماثلة على المدنيين وبأي أوجه نقص في القدرات قد تعيق حماية المدنيين. ونؤيد الكشف التام لمجلس الأمن عن حالات الإخفاق في حماية المدنيين، وندعم تعيين مستشارين في مجال حماية المدنيين في البعثات.

وكان من دواعي سرورنا أن نرى الأهمية التي أوليت في تقرير الفريق الرفيع المستوى للنساء والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما فيما نتطلع إلى استعراض الفريق الرفيع المستوى الذي يجرى غدا. وعلينا أن نكفل أن تكون النساء جزءا من الحلول السياسية والحلول المتعلقة بالحماية. فهذا الأمر لا يتعلق بتقسيم قضايا النساء ووضعها في فئات مستقلة في وقت إدارة النزاع أو معالجته. وبالأحرى، يتعلق الأمر باتخاذ نهج متكامل. ولذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع مؤشرات أداء بشأن النساء والسلام والأمن لكبار موظفي الأمم المتحدة، ينبغي مساءلتهم على أساسها. كما نناشد الأمانة العامة إنشاء أفرقة للاستجابة الفورية لجمع وحفظ الأدلة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين لاستخدامها في عمليات التحقيق، التي ينبغي استكمالها في ظرف ستة أشهر. وفي ذلك السياق، نؤيد تأييدا تاما موقف الأمين العام إزاء الادعاءات الأخيرة بوقوع حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى الدول أن تتخذ إجراء. فعدم التسامح إطلاقا يعني عدم التسامح إطلاقا.

وتتمثل أولويتنا الثانية في تحسين تخطيط البعثات وزيادة تحديد أهداف ولاياتها وتركيزها. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأمانة العامة في جهودها لتحسين طريقة تخطيط البعثات ونشرها. ونشعر بالتشجيع من خطط الأمين العام لإنشاء قدرات جديدة للتحليل والتخطيط الاستراتيجيين. فتلك الوحدة ستجمع الخبرات على نطاق الأمانة العامة وتوفر مركز التنسيق الاستراتيجي الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة. ويجب أن نحسن فهنا للحالة على أرض الواقع، وعلينا أن نكون واضحين بشأن ما نريده وما يمكننا تحقيقه، قبل أن نشرع في تكليف بعثات جديدة. ويجب أن نأخذ بالنصيحة القائلة إن عمليات السلام تقاد من الميدان وإنه ينبغي للسياسات والعمليات أن تدعم ذلك النهج بدلا من العمل ضده.

وأولويتنا الثالثة هي اتخاذ نهج أكثر استراتيجية نحو تكوين القوات. وتؤيد المملكة المتحدة الدعوات إلى اتخاذ نهج أكثر مرونة نحو عمليات الانتشار، التي تشمل عروض تقديم المساعدة التقنية المحددة من الدول الأعضاء. وكما أعلن رئيس وزراء بلدي، ديفيد كاميرون، في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، فإن المملكة المتحدة ستقوم بعمليات إضافية لنشر قوات في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتشكل تلك التعهدات جزءا من التزام المملكة المتحدة بالاضطلاع بدور أكبر في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نؤيد تأييدا كاملا إنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات

الاستراتيجية في إدارة عمليات حفظ السلام. وقدمت المملكة المتحدة دعم المانحين إلى الخلية وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. وعقب العديد من التعهدات السخية التي سمعناه الأسبوع الماضي، هناك الكثير من العمل الذي يتعين أن تقوم به الخلية بغية ضمان إجراء انتقال سلس من التعهدات إلى عمليات النشر.

وبالتالي، فإن أولوياتنا الثلاث العليا هي حماية المدنيين، والتخطيط وإسناد الولايات، وتشكيل القوات. وأود أن أختتم بياني بالتنويه بالأعمال الكبيرة التي أنجزها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام وموظفي البعثات على نطاق العالم وبالإشادة بالتضحيات التي قدمها عديدون للغاية في السعي لتحقيق السلام. فلنعمل معا لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أفضل حال ممكن. والمملكة المتحدة مستعدة وراغبة في الاضطلاع بدورها.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. كما نشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها صباح هذا اليوم (انظر A/70/PV.29)، وأيضا على تقريره (A/70/357)، الذي حدد جدول أعمال لمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على أساس توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

وتشاطر جمهورية كوريا الرأي الوارد في تقرير الأمين العام ومفاده أن العالم اليوم بحاجة عاجلة إلى سبل جديدة وقوية للتصدي للتحديات الحالية للسلام والأمن. ونؤيد بشدة الفكرة التي مفادها أن عمليات الأمم المتحدة للسلام، حينما تصمم وتدار بطرق أكثر تمحورا حول الناس وتحديدا للأهداف، أو تكون مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في التصدي للتحديات المعقدة والمتغيرة دائما التي تواجه المجتمع الدولي. وجمهورية كوريا، باعتبارها دولة عضوا ساعدتها قوات الأمم المتحدة حينما تعرض للتهديد سلامها وأمنها بالذات قبل ٦٥ عاما، ملتزمة التزاما كاملا بصون السلام والأمن الدوليين بالترافق مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ذلك السياق، ما فتئنا داعما مستمرا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم في الوقت الحالي، فيما يتعلق بنشر القوات وأيضا بتقديم المساهمات المالية لميزانية إدارة عمليات حفظ السلام. وجمهورية كوريا عضو في لجنة بناء السلام، التي من خلالها لا يزال إسهامنا مستمرا في منع نشوب النزاع. فقبل أسبوعين، شاركت رئيسة بلدي في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام وأعلنت تقديم تبرعات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك مجموعة مساعدات جديدة للاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام المذكور آنفا عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نرى أنه سيكون من الضروري للدول الأعضاء أن تحافظ على الزخم السياسي من أجل تنفيذ التوصيات، كما نوقشت في تقرير الأمين العام، وأيضا للاستفادة من أوجه التآزر مع عمليتي الاستعراض الموازيتين بشأن هيكل بناء السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن جمهورية كوريا ستنظم اجتماعا للخبراء في سيول في وقت لاحق هذا الشهر لتطوير وتحسين فهم عملي ومشترك للجوانب الرئيسية لبرنامج الإصلاح فيما يتعلق بعمليات السلام ولبدء التفكير في سبيل المضي قدما لتنفيذ البرنامج. ونأمل أن يقدم ذلك الاجتماع إسهاما ذا مغزى في المناقشات المستمرة بشأن عمليات السلام خلال الفترة المتبقية من العام.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): تعلن الدانمرك تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق هذا اليوم (انظر A/70/PV.29). وأرجو أن تسمحوا لي بالإدلاء ببضعة تعليقات إضافية.

وفي عالم اليوم، لم تكن الحاجة إلى عمليات حفظ السلام القوية والفعالة التي تضطلع بها الأمم المتحدة أكبر مما هي عليه اليوم، وترحب الدانمرك باستعراض تلك العمليات الذي بدأه الأمين العام في العام الماضي. وتؤيد الدانمرك تأييدا تاما تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى (A/70/357). ويمثل التقريران، مجتمعين، أساسا حسن التوقيت للغاية وشاملا وهاما لإصلاح جهودنا المشتركة وتعزيزها في وقت نواجه المزيد من الأزمات والتهديدات المعقدة. ولمواجهة تلك التهديدات المتزايدة، يلزم القيام بالمزيد من العمل. ولا تزال عمليات الأمم المتحدة للسلام ضرورية للغاية في العالم اليوم. ولا بد أن يكون الاتساق المبدأ التوجيهي لمسعانا للإصلاح. ويجب أن ينظر إلى استعراض عمليات السلام بالاقتران مع استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن واستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968).

وكان دعم عمليات الأمم المتحدة للسلام وسيظل يشكل ركيزة محورية لسياسة الدانمرك الخارجية. وما فتئنا نشارك بفعالية في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأيضا في بعثات بناء القدرات في البلدان المتأثرة بالنزاعات والهشاشة. ويسعى تعاوننا الإنمائي للإسهام في تحقيق الاستقرار والتنمية وبالتالي منع النزاعات في نهاية المطاف من الاندلاع في المقام الأول. وخلال المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن صون السلام والأمن الدوليين التي عقدت قبل أسبوعين، أعلنت حكومة بلدي اعتزامها قطع عدد من الالتزامات نحو دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولا، لقد عرضنا نشر مساهمة عسكرية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل معالجة أوجه النقص الحرجة هناك، وأيضا المساهمة بشرطة قوامها ١٢ فردا في القوة نفسها. وفضلا عن ذلك، تعتزم الدانمرك تقديم مساهمة قدرها ٣ ملايين دولار للصناديق الاستئمانية التي تديرها بعثة الأمم المتحدة في مالي وتهدف، ضمن أمور أخرى، إلى تسهيل إنشاء مشاريع سريعة النشر وعالية التأثير من أجل السكان. ثانيا، عرضنا تقديم مساهمة بمبلغ ١,٥ ملايين دولار نحو تحسين وتعزيز جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين في عمليات السلام، بما في ذلك تدريب القوات قبل نشرها بالتركيز على التنفيذ الفعال للولاية. ثالثا، قدمنا مساهمة أساسية قدرها ٢,٧ ملايين دولار لإدارة الشؤون السياسية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

وتتفق الدانمرك تماما مع الفريق الرفيع المستوى والأمين العام في أنه لا بد من تعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاع والوساطة وتقديم الحلول السياسية للنزاعات باعتبارها عنصرا لا يتجزأ لأي نهج متسق تتخذه الأمم المتحدة نحو عمليات السلام.

وفي الختام، نؤيد تأييدا تاما الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الجمعية العامة لاتخاذ إجراء مبكر استجابة لتوصيات التقرير. وفي أعمالنا خلال الأشهر المقبلة، يجب أن يكون هدفنا النهائي ضمان تمكن الأمم المتحدة من توفير الأمن بفعالية في عالم اليوم. وذلك يعني كفالة أن تكون تحت صرف الأمم المتحدة الآليات المناسبة للتصدي للحالة الأمنية الصعبة في الوقت الحالي. وعلينا أن نلقي نظرة صادقة على أوجه قصور هيكل السلام والأمن الحالي وعدم كفاءته والمضي قدما بإجراء الإصلاحات الجريئة والطموحة.

السيد مخاروبليشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جورجيا بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني

بعمليات السلام (انظر A/70/95) باعتباره مسعى حسن التوقيت لتقديم تقييم شامل لتجربة الأمم المتحدة في عمليات السلام. ونأمل أن تقدم مناقشة اليوم إسهاما إيجابيا في إنجاح تبسيط جدول أعمال الأمم المتحدة لعمليات السلام.

وشعرت جورجيا بالقلق البالغ حيال الإنهاء المؤسف، في ربيع عام ٢٠٠٩، لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، التي اضطلعت بدور بالغ الأهمية في صون السلام والاستقرار في منطقة أبخازيا الجورجية. وعجز المجلس عن تمديد البعثة نتيجة لاستخدام حق النقض (الفيتو) من جانب عضو دائم وحيد في مجلس الأمن (انظر S/PV.6143). وشكل ذلك العمل سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة. ولذلك تقوم حاجة إلى تحليل حالة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بما في ذلك نجاحاتها وأوجه قصورها، لكي يتمكن مجتمع الأمم المتحدة من استخلاص الدروس المناسبة وتحديد الأدوات الممكنة اللازمة لتتجنب المنظمة حالات فشل مماثلة في المستقبل. وإنهاء تلك البعثة الهامة للأمم المتحدة استخدمه أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وسيلة لتحقيق أهدافه الجغرافية السياسية الوطنية التوسعية.

وبالرغم من المشاورات المكثفة على جميع مستويات الأمم المتحدة وغيرها، عجز مجلس الأمن، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عن تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى، بعد أن استخدمت روسيا حق الفيتو لرفض نص مشروع قرار التمديد S/2009/310، الذي سعى لإتاحة المزيد من الوقت للمفاوضات بشأن وضع ولاية جديدة. وبعد ستة أعوام تقريبا، لا يوجد أي بديل كاف لذلك الوجود الدولي المفكك مع ركائزه الرئيسية ولبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جورجيا. وفي حين تواصل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي أداء مهامها، فإن الجهود الإضافية لتوفير وجود دولي مستقل ومحايد وفعال على أرض الواقع لغرض حفظ السلام لم يثبت نجاحها حتى الآن.

وتمثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حالة فريدة في تاريخ الأمم المتحدة، حين أنهيت بعثة بشكل دائم وقبل الأوان ورغم إرادة الدولة المضيفة وقبل تحقيق الأهداف الرئيسية الواردة في ولاية البعثة. وفضلا عن ذلك، لم يجر إطلاقا في إطار الأمم المتحدة تحليل شامل لأسباب هذا التطور المؤسف. وكان وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وجرى نشر حفظة السلام من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بموافقة مجلس الأمن، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، وبمشاركة منظمات إقليمية تعمل بالتعاون مع المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة.

وفي كل مرة يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن جورجيا، كان يجدد التأكيد على التزام جميع الدول الأعضاء بدعم سيادة جورجيا واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، ويؤكد مجددا على الحق الأساسي في عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى أبخازيا، جورجيا، وإعادة حقوقهم للملكية الفردية. وللأسف، اقتصرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على مراقبة قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وانتهك الكيان الأخير، وهو مؤلف بشكل حصري من الأفراد العسكريين الروس، المبادئ المقبولة لحفظ السلام الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٤ (S/1994/253). ويتطلب التقرير من القوة الإقليمية، بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن تبدي الاحترام لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها، وموافقة الأطراف، والحياد، والطابع الدولي، والولاية الواضحة، والشفافية، والصلة الوثيقة بعملية سياسة من أجل تسوية النزاع، وخطة للانسحاب المنظم.

غير أن الاتحاد الروسي، باختطافه للجزء المتعلق بحفظ السلام من ولاية الأمم المتحدة، يرتكب خرقا جوهريا خطيرا لجميع تلك المتطلبات منذ سنوات. وللأسف، فإن الاتحاد

الروسي يعترض بحدة على كل اقتراح تتقدم به جورجيا بهدف جعل الولاية التشغيلية لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة متعددة الجنسيات وتتسم بالشفافية والحياد والقابلية للمساءلة، وفقا للأحكام الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٤. وبينما يعمل الجزء السياسي من عملية الأمم المتحدة في جورجيا، متجسدا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة، بفعالية كبيرة ويتقيد بصرامة بولايتها على النحو المبين في تقرير الأمين العام، فإن الاتحاد الروسي يستخدم وعلى نطاق واسع الجزء المتعلق بحفظ السلام من العملية، والمُسمى رسميا قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ولكنه في الواقع قوة عسكرية روسية، لخدمة أهدافه الجغرافية السياسية. وأقوى برهان على ذلك الاستنتاج تحويل القوة التابعة لرابطة الدول المستقلة إلى قوة احتلال روسية، وهو ما يمثل في حد ذاته سابقة فريدة من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة، واستمرار الاحتلال العسكري الروسي غير الشرعي لأراض جورجية، بما في ذلك منطقة أبخازيا.

وفي ضوء تلك التجربة، فيما يلي بعض توصياتنا: أولا، إن رصد عمليات حفظ السلام وغيرها من مؤسسات تحقيق الاستقرار ينبغي أن يكون فعالا. وأي ترتيب يعتمد على ما يتمتع به من ثقة لدى أطراف النزاع. وأي طرف في النزاع أو أي طرف يُعتبر مؤيدا بشدة لأحد أطرافه ينبغي ألا يتولى منصبا قياديا أو أن يقوم بمهام الرئيس أو الحكم أو أن يمارس أي مراقبة عملياتية، يُشترط فيها النزاهة والحياد لكي تكون فعالة.

ثانيا، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لقدرة المجتمع الدولي على تعديل الترتيبات الأمنية ذات الصلة بما يتواءم مع تغير البيئة، حيث أن الاحتياجات على أرض الواقع قد تتغير مع التطورات الجديدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لإعادة تقييم وتعديل وتعزيز ترتيبات ومؤسسات تحقيق الاستقرار التي أُنشئت أثناء حالة الأزمة أو فور انتهائها.

ثالثا، يجب إيلاء اهتمام خاص وتقديم دعم للدول الأعضاء المتضررة والتي ينبغي، فيما تتطور لتصبح جهات فاعلة قادرة ومسؤولة على الساحة الدولية، مساعدتها في تحولها من مجرد أطراف متلقية للدعم الأمني إلى جهات مسؤولة عن توفير الأمن بجميع أبعاده، بما في ذلك حقوق الإنسان والتنمية.

السيد ريفاس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن الشكر لكم، السيد الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم التي تمكننا من تبادل وجهات النظر، لا سيما بشأن التقارير المنشورة عن عمليات حفظ السلام، وللأمين العام على بيانه في هذا الصباح. ويعرب وفد بلدي أيضا عن امتنانه للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والأمين العام على تقريريهما (انظر A/70/95 و A/70/357). وهما يمثلان إسهاما رئيسيا في المناقشات الحكومية الدولية المقرر عقدها. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن المناقشات في المحافل ذات الصلة حول الدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستعراضي عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام ينبغي أن تجري بتركيز شامل يحدد أوجه التآزر بين مختلف العمليات.

وأوروغواي، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، تلاحظ باهتمام خاص العمليات الجارية. وقد استضفنا مؤخرا مؤتمر قمة بشأن حفظ السلام، التزمنا خلاله بتقديم إسهامات أكبر في المنظومة، بما في ذلك كتيبة مشاة آلية. ونؤيد أيضا مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين – الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي بشأن حماية المدنيين، الذي نظمته رواندا في أيار/مايو الماضي، لأن حماية المدنيين في غاية الأهمية اليوم للحفاظ على السلامة البدنية والمعنوية للناس أثناء الصراع، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا.

وقواتنا تقوم بحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تقوم بذلك منذ عدد من السنوات.

واستنادا إلى تجربتنا في الميدان، نعلم أن حفظ السلام يمثل أحد الأنشطة التي تُقرب الأمم المتحدة إلى السكان المحليين الذين يعانون من آثار العنف. وأوروغواي ملتزمة التزاما قويا بعدم التسامح مطلقا في حالات الاعتداء الجنسي والتحرش، وبالتالي، فقد وافقت مؤخرا على بروتوكول لاتخاذ إجراءات في سياق التعامل مع البلاغات عن الاعتداء الجنسي وحالات الأبوة المُقدمة من الأمم المتحدة والذي اعتبرته وحدة تأديبية نموذجا يُحتذى للدول الأخرى. ويسعى البروتوكول إلى توفير ضمانات واستجابات وتقديم دعم للأشخاص من ضحايا حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين بسبب ما يُحتمل أن يكون سوء سلوك من قبل أفراد قوات أوروغواي. وفي هذا الصدد، يجري تعيين جهة تنسيق داخل وزارة خارجية أوروغواي للنظر في الحالات المحتملة للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتعامل معها، وعينا أيضا جهة تنسيق في الميدان بخصوص أي حالات قد تقع من هذا القبيل.

وفي ضوء التزامنا بحفظ السلام، سنستفيد إلى أقصى حد من الفرصة والزخم للدخول في مناقشات في المحافل الملائمة بغرض زيادة فعالية المنظومة. وستواصل أوروغواي عرض رؤيتها البناءة بشأن المسألة في الجمعية العامة، وكذلك في مجلس الأمن خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إذا ما قرر الأعضاء ذلك في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد فان در فليت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن هولندا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في وقت سابق اليوم. وتعرب مملكة هولندا عن امتنانها لمبادرة الأمين العام في العام الماضي والتي تدعو إلى استعراض الطريقة التي تؤدي بها الأمم المتحدة أعمالها عندما يتعلق الأمر بعمليات السلام. ورحبنا بما تلا ذلك من إنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام تحت القيادة القديرة للسيد راموس – هورتا، وقدمنا دعما قويا لعمل الفريق.

ومناقشة اليوم في الجمعية العامة حول تقرير الفريق الرفيع المستوى عن عمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر A/70/95) وتقرير الأمين العام عن التنفيذ (A/70/357) تأتي في الوقت المناسب تماما. فمع تزايد الصراعات وزيادة اللاجئين والمشردين داخليا عن أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها التعامل مع متطلبات الوقت الحاضر. وعمليات السلام الناجحة بالمعنى الواسع تقع في صميم ما يُتوقع من الأمم المتحدة إنجازه في هذا الصدد. ونحن نؤيد التوصيات القيمة والمحددة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ونرحب بتقرير الأمين العام الذي يحدد أولويات ثابتة ومحددة لمنع نشوب النزاعات والشراكات والتخطيط ودعم عمليات السلام. وأود أن أسلط الضوء على أربعة جوانب.

والأولوية الأولى ينبغي أن تكون هي حماية المدنيين في حالات النزاع على نحو أفضل. فالحماية الفعالة للمدنيين هي ما ينبغي أن يتصدر عناوين الأخبار. إن الافتقار إلى الحماية – أو الأسوأ من ذلك، الجرائم التي يرتكبها حفظة السلام – أمر يسيء لسمعة الأمم المتحدة وللأشخاص المعنيين، لا لأنه يضر بصورة المنظمة، ولكن لأن الأمم المتحدة بعد ذلك لا تقوم بمهامها الأساسية. وينبغي لمجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاستجابة على نحو أكثر اتساقا وأكثر استباقية لطلبات الدعم لحماية المدنيين، والمشاركة في مرحلة مبكرة من منع نشوب النزاعات. ولا بد أيضا من اتباع نهج شامل والقيام بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة المعنية، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ومن الضروري على نحو مماثل التزام جميع الأطراف المعنية التزاما حازما واستباقيا بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وخاصة النساء. وقد شهدنا ذلك بأنفسنا خلال التدريب في بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان.

ثانيا، نرحب باقتراحات الأمين العام بشأن مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي واتباع المزيد من النهج المتكاملة من خلال الشراكات الإقليمية والعالمية، لا سيما فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي.

ثالثا، من الملح بشكل خاص أن تقوم الأمم المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء، بتحسين التخطيط للولايات والمهام وتنفيذها. ونحن بحاجة إلى نهج شامل، بما في ذلك التشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. ويضطلع مجلس الأمن بمسؤولية كبيرة في هذا الصدد. كما أننا بحاجة إلى بعثات ميدانية مرنة تركز على السكان، بقادة أقوياء وقوات مدربة جيدا.

رابعا، عُقدت عدة مؤتمرات واستعراضات لخطة المرأة والسلام والأمن. وقد حان وقت تنفيذ تلك الخطة. ونحن جميعا نتحمل مسؤولية في هذا الصدد.

فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولة أيضا عن السلم والأمن الدوليين. ومملكة هولندا كانت ولا تزال شريكا نشطا في جميع أنحاء العالم، وهي تساعد على بناء عالم أكثر سلاما وأمنا واستدامة. ومنذ عام ١٩٤٧، شارك بلدنا في أكثر من ٦٠ بعثة من البعثات التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة في أكثر من ٣٠ بلدا، ونشر أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ من الرجال والنساء.

وفي عام ٢٠١٣، شاركت هولندا مرة أخرى في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمساهمة كبيرة ومبتكرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مع التركيز على القدرات الاستخباراتية العالية القيمة. وتتألف مساهمتنا من ٤٥٠ من الأفراد العسكريين، وهم جزء من القدرة الاستخبارية للبعثة، والخبراء المدنيين وضباط الشرطة. وتجربتنا تبين أن الاستخدام الفعال للمعلومات والاستخبارات يمكن أن يسهم بصورة كبيرة في تحقيق الأهداف المقررة، ويمكن أن ينقذ أرواح حفظة السلام والمدنيين.

ونحن على استعداد للمساعدة في تحديث بعثات الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية. ولتحقيق تلك الأهداف، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن توفر لها الدول الأعضاء المزيد من الموارد. ولتشجيع البلدان الأخرى، استضافت مملكة هولندا مؤتمرا أوروبيا إقليميا بشأن عمليات السلام، في أمستردام في شباط/فبراير الماضي. وبالاشتراك مع بنغلاديش، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وباكستان، ورواندا، وأوروغواي، واليابان، استضافت المملكة الهولندية مؤتمر القمة الأخير للقادة بشأن حفظ السلام، الذي نظمته الولايات المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام. كما قدمت مملكة هولندا تبرعا كبيرا إلى خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها التابعة للإدارة، بغية زيادة تحسين التخطيط والتواصل مع الدول الأعضاء.

وكما ذكرنا سابقا، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن التنفيذ كمتابعة لتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم تنفيذه السريع بشكل جماعي.

وبفضل التقرير عن هيكل بناء السلام (A/69/968)، والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتقارير المتعلقة بعمليات السلام، لدينا فرصة هامة ينبغي ألا نضيعها لتعزيز وتحسين هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن بطريقة متكاملة وشاملة. وفي ذلك السياق، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي هذا الصباح ومفاده أنه ما من إصلاح ينبغي القيام به بمعزل عن الإصلاحات الأخرى؛ والبحث عن الاتساق والتآزر والتكامل بين هذه الاستعراضات هو ما ينبغي أن يوجه عملنا في المستقبل.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن مملكة هولندا ستظل شريكا بناء في العملية التي تنتظرنا.

السيد كولوما غرينبورغ (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتناول هذه المسألة الهامة واستعراض عمليات حفظ السلام. ويأتي هذا الاستعراض في الوقت الذي تضاعفت فيه عمليات حفظ السلام ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٠. وبعبارة أخرى، من الواضح أننا نمر بأوقات معقدة في العلاقات الدولية. ولذلك، نرحب بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام (انظر A/70/95)، الذي يقوده الرئيس السابق لتيمور – ليشتي، راموس – هورتا، وتقرير الأمين العام (A/70/357).

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المغربية نيابة عن حركة عدم الانحياز، وأود أن أضيف بعض النقاط باسم شيلي.

إن تقرير الأمين العام يتناول العديد من المجالات التي يمكننا فيها تحسين عمليات حفظ السلام. ونقدر التركيز على الوساطة والتيسير. ونعتقد أنهما أداتان هامتان يمكنهما منع نشوب النزاعات وبالتالي إنقاذ الأرواح. كما نرى أنه من المهم التركيز على الجانب السياسي، لأن تركيز المبادرات في عمليات حفظ السلام يجب ألا ينصب على الجانب العسكري فقط. وهناك حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وباختصار، خارطة طريق تؤدي إلى السلام الدائم.

وكما نحيط علما مع الاهتمام بالجانب المتعلق بالتحضير لدى تحسين تدريب قوات عمليات حفظ السلام. ونحن على استعداد للتعاون في ذلك المجال. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن مشاركة المرأة أمر لا غنى عنه، لا من حيث العدد فحسب، بل أيضا من حيث شغلها مناصب ذات رتب أعلى.

وقد كنا حاضرين عندما عرض السيد يان إلياسون تقرير الأمين العام قبل أسبوع. وأثناء قيامه بذلك، ناشد باستمرار المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة اللازمة من أجل جعل عملية الاستعراض، التي نحن بصددها الآن، ناجحة. ونعتقد أن نجاح تلك العملية سيرهن إلى حد كبير بمناقشتها على نحو منفتح وشفاف؛ وبعبارة أخرى، يجب أن يكون بمقدور جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك فيها.

ولن تنشأ ولاية قوية وشرعية تمكننا من العمل في السياق الجديد لعمليات حفظ السلام بسهولة أكبر إلا نتيجة لذلك.

السيد إنسومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي، وإلى الأمين العام للمبادرة وتقديم تقريره (A/70/357)، وإلى رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام على بيانه. وتعرب إندونيسيا عن تقديرها للرئيس راموس – هورتا، وفريقه الرائع على عملهم النموذجي.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل المملكة المغربية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

شاركت إندونيسيا خلال الأسبوع الرفيع المستوى في مؤتمر قمة القادة بشأن عمليات السلام برئاسة الرئيس باراك أوباما. وخلال مؤتمر القمة، تعهدت إندونيسيا بنشر كتيبة عسكرية مختلطة ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة قوامها ١٠٠ ضابط شرطة، بما في ذلك ٤٠ ضابطة شرطة، بحلول عام ٢٠١٦. وجرى قطع ذلك التعهد، عندما استضفنا الاجتماع الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن حفظ السلام في جاكرتا هذا العام. وفي هذا الصدد، لا تزال إندونيسيا ملتزمة التزاما ثابتا بتحقيق رؤيتنا المتمثلة في نشر ٤٠٠٠ فرد من أفراد قوات حفظ السلام بحلول عام ٢٠١٩.

نحن نتفق مع الرأي القائل بأن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر A/70/95) وتقرير الأمين العام يجب أن يحظيا باهتمام خاص بالنظر إلى الطلب المتزايد باستمرار على إدخال تغييرات وتطويرات في عمليات حفظ السلام. ويرى وفدي أنه ينبغي تنفيذ التقريرين من قبل جميع الدول الأعضاء بهدف تعزيز ملكية جميع الدول الأعضاء بطريقة شفافة. ولذلك، فإننا نؤيد المزيد من المداولات الحكومية الدولية في إطار المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، المكلفة بصياغة السياسات في عمليات حفظ السلام، في حين ينبغي توجيه التوصيات ذات الصلة بحفظ السلام إلى اللجنة المعنية.

وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، نرى من المناسب أن يتم تناولها في اللجنة الرابعة، في حين ينبغي أن تظل المسائل المتعلقة بالآثار المالية في نطاق اختصاص اللجنة الخامسة.

في الختام، وإذ نحتفل بالذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، نحن ندرك أن الوفاء بولايتها ما زال يمثل تحديا. لكل بلد أن يسهم على نحو مختلف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. حتى أقل المساهمات لها قيمة، لأنها يمكن أن تحدث فرقا في صون السلام والأمن الدوليين. إن نشر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة هو، في المقام الأول، تجسيد للالتزام الدولي في مواجهة التهديدات الحالية للأمن الدولي. علينا أن نعمل بجد على تعزيز التعاون الدولي والثقة المتبادلة بين البلدان. تواصل إندونيسيا التزامها بعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، وتقف على أهبة الاستعداد للمضي بتلك العملية قدما في إطار الأمم المتحدة، من خلال عملية حكومية دولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١٢٢ من بنود جدول الأعمال. أشكر الجميع على مساهماتهم، وعلى الروح الإيجابية والصريحة التي شاركت بها الدول الأعضاء في المناقشة. رحب الكثيرون بعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والتقرير اللاحق الذي قدمه الأمين العام (A/70/357) باعتبارهما إسهامين مفيدين في مناقشاتنا بشأن الكيفية التي يمكن أن تظل بها عمليات الأمم المتحدة للسلام فعالة قدر الإمكان.

وفي ضوء مناقشة اليوم، أعتزم أن أستكشف مع الدول الأعضاء فكرة النهوض بقرار إجرائي مع الإشارة بصفة خاصة إلى أن الهيئات ذات الصلة ستقوم بتقييم التوصيات، وفقا للإجراءات المعمول بها. وأتطلع إلى مزيد من النظر الفعلي للجمعية العامة في تلك المقترحات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.